تقييم اداء ديوان المحاسبة فى ليبيا من واقع مؤشر الموازنة المفتوحة (OBI)

اسامة ابراهيم السحاتى

الملخص:

يعتبر مؤشر الموازنة المفتوحة من أهم المبادرات الدولية فى مجال تقييم شفافية الموازنة العامة، وتقييم قوة الاجهزة العليا للرقابة، حيث استهدفت الدراسة تقييم قوة ديوان المحاسبة فى ليبيا من واقع منهجية الموازنة المفتوحة، وباستخدام منهج تحليل المحتوى والممارسة، وقد توصلت الدراسة الى ملائمة نشر تقرير الديوان، بينما بلغت نسبة شمولية تقرير الرقابة (٢٤%)،و قوة الديوان(٣٨%)، و المشاركة (٠%).

Abstract:

The open budget index is considered one of the most important international initiatives in the field of assessing the transparency of the public budget and evaluating the strength of the Supreme Audit Institutions. The study aimed at evaluating the strength of the Audit Bureau in Libya from the open budget methodology, the study found that the report of the SAI was appropriate, while the coverage of the report was 24%, the strength of the bureau was 38% and the participation was 0%.

المبحث الاول: الاطار العام للدراسة

المقدمة

يعد مؤشر الموازنة المفتوحة هو التقييم الوحيد المستقل والمنظم والمقارن لشفافية الموازنة والمشاركة والرقابة فى مختلف ارجاء العالم، من خلال تقييم نتيجة كل دولة من (٠) الى (١٠٠) وفقا لمتوسط القيم الرقمية للاجابات على الاسئلة التى عددها (١٠٩) سؤال فى الاستبيان، والتى تهدف الى تقييم الاتاحة العامة لمعلومات الموازنة، وتعكس نتيجة مؤشر الموازنة المفتوحة (OBI) لدولة ما مدى دقة توقيت وشمولية معلومات الموازنة التى تتاح للعامة فى الوثائق الرئيسية للموازنة، كما تقيم اسئلة المسح الشامل التى عددها (٣١) سؤال غير المستخدمة فى مؤشر الموازنة المفتوحة قوة اجهزة الاشراف والرقابة على الموازنة العامة للدولة.

يلعب الجهاز الاعلى للرقابة دورا مهما فى مسؤليته عن التحقق من تنفيذ الموازنة العامة للدولة بما يتوافق مع القوانين واللوائح السارية، والتدقيق فى كيفية استخدام الاموال العامة وتشخيص المشكلات المحتملة واقتراح الحلول، ويستخدم مسح الموازنة المفتوحة اربعة مؤشرات لقياس قوة الاجهزة العليا للرقابة،واستقلاليته

وسلطات ونطاق مراجعته وانظمة مستقلة للحكم على جودة تقارير المراجعة ومدى امتلاك الجهاز الاعلى للرقابة للموارد الكافية لاتمام المهمة الموكلة اليه.

أولا:مشكلة الدراسة

إن الاتجاه التوسعى والمتزايد للنفقات العامة، سواء من حيث الحجم او الطبيعة وماقابلها من زيادة فى الموارد من حيث تنوع المصادر وتضخم الاعباء (عدس، ٢٠١٠) زادت من اهمية الموازنة العامة باعتبارها المكون الاساسي والركن الجوهرى فى النظام المحاسبى (الفسفوس، ٢٠١٠) ، ونظرا للإهتمام المتزايد بمكافحة الفساد وتحسين كفاءة وفاعلية الاداء، فقد أصبحت شفافية الموازنة أمرا حيويا بالنسبة للعمليات وضمان التدفق الحر للمعلومات وحق الاطلاع على العمليات والاجراءات والمعلومات (الشهرانى، ٢٠١١).

وقد اشار مسح الموازنة المفتوحة الى أن عمليات الرقابة التى تقوم بها اجهزة الرقابة العليا بلغت مانسبته (٤٨%)، وأن الغالبية العظمى من الدول توفر معلومات غير كافية للعامة بما لايساعد على مراقبة الموازنة، كما ان اجهزة الاشراف الرسمية غالبا ماتواجه القيود اثناء القيام بوظيفتها المتمثلة فى مساءلة الحكومة.

ومن خلال اطلاع الباحث على مؤشرات الموازنة المفتوحة منذ عام ٢٠٠٦م فقد تبين عدم دخول ومشاركة ليبيا فى مسح الموازنة المفتوحة، ومن هنا يثار السؤال الرئيسي للدراسة حول تقييم احد الاعمدة الرئيسية لمؤشر الموازنة الرئيسية والمتمثلة فى الجهاز الاعلى للرقابة فى ليبيا من منظور منهجية الموازنة المفتوحة.

ثانيا: فروض الدراسة

تقوم الدراسة على الفرض الرئيسي التالى:

ماهى النسبة المئوية المناسبة لتقييم اداء ديوان المحاسبة فى ليبيا بحسب منهجية مؤشر الموازنة المفتوحة؟

والفروض الفرعية التالية:

١ - ماهى النسبة المئوية لتقييم شفافية تقارير المراجعة الصادرة عن ديوان المحاسبة فى ليبيا؟

٢ - ماهى النسبة المئوية لتقييم استقلالية ديوان المحاسبة فى ليبيا؟

٣ - ماهى النسبة المئوية لتقييم قوة ديوان المحاسبة فى ليبيا؟

٤ – ماهى النسبة المئوية لتقييم مشاركة الجمهور فى عمل ديوان المحاسبة فى ليبيا؟

ثالثا: اهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الى تقييم واقع اداء ديوان المحاسبة فى ليبيا من خلال منهجية مؤشر الموازنة المفتوحة (OBI) فيما يتعلق بقوة جهازالرقابة، والمتمثل فى ديوان المحاسبة الليبي.

رابعا: اهمية الدراسة:

ان اهمية الدراسة تكمن فى العناصر المكونة لموضوع الدراسة والمتمثلة فى مؤشر الموازنة المفتوحة والذى يعد التقييم الوحيد لشفافية الموازنة على المستوى الدولى والقابلة للمقارنة.

ومن حيث الاهمية العلمية فان الدراسة تعد الاولى بحسب علم الباحث فى استخدام مؤشر الموازنة المفتوحة فى البيئة الليبية سواء على مستوى الميزانية العامة او على مستوى الاجهزة العليا للرقابة.

خامسا: خطة الدراسة

المبحث الاول: الاطار العام للدراسة.
المبحث الثانى: موشر الموازنة المفتوحة.
المبحث الثالث: الاجهزة العليا للرقابة فى الموازنة المفتوحة.
المبحث الرابع: ديوان المحاسبة فى ليبيا.
المبحث الخامس: الدراسة الميدانية والنتائج والتوصيات.

سادساً:منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائى من خلال تجميع الملاحظات والمشاهدات وقياس الظاهرة بالطرق المناسبة للوصول الى وضع الفروض واختبارها واستخلاص النتائج، كما تعتمد الدراسة على المنهج الاستباطى من خلال الاعتماد على الادب المحاسبى لبناء الاطار النظرى للدراسة.

المبحث الثانى: مؤشر الموازنة المفتوحة

يتبنى مؤشر الموازنة المفتوحة (OBI) انظمة مالية تتسم بالشفافية والقابلية للمساءلة ومشاركة المواطنين فى الحكم على مسؤلية ادارة المال العام من خلال مسح شامل لتقييم المعلومات المتاحة للمواطنين وتقييم فرص المشاركة فى كافة مراحل الموازنة العامة وتحليل العوامل المرتبطة بالمستويات المختلفة للشفافية

وفيمايلى إستعراض للاقسام الخمسة المكونة لمؤشر الموازنة المفتوحة بحسب اصدار (OBI:2015):

اولا:القسم الاول (توافر وثائق الموازنة)

يحتوي هذا القسم على اربعة جداول تتعلق بوثائق سنة الموازنة المستخدمة والوثائق الرئيسية للموازنة والوثائق المستخدمة فى مرحلة الصياغة والوثائق المتعلقة بمراحل الاقرار والتنفيذ والمراجعة، كما يهتم القسم الاول بتاريخ نشر وثائق الموازنة الرئيسية، والحد الادنى للاطار الزمنى للطرح للجمهوروكما يشير (Tealdi, 2012:4) فان احد العناصر المهمة للشفافية هى اظهار بيانات الموازنة بشكل منتظم وفى الوقت المناسب.

ويشير هذا القسم ايضا الى القوانين والممارسات الحكومية المتعلقة بامور الشفافية وقدرة المواطنين على الوصول الى معلومات الموازنة ومعلومات الادارة العامة، وفى هذا الاطار يهتم (Tealdi, 2012:8) بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها من ادوات تعزيز المساءلة من خلال اشراك المواطنين فى حوار مباشر مع السلطة التشريعية والتنفيذية.

ثانيا:القسم الثانى (مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية)

يتناول القسم الثانى المعلومات الواردة بمقترح الموازنة والمقدم الى السلطة التشريعية وكيفية تقديم المعلومات (استبيان الموازنة المفتوحة، ٢٠١٥)، ويشير(Joachim, 2013:97) الى ان القسم يتناول اتاحة المعلومات للجمهور عن الماضى والحالى والتوقعات المستقبلية وتوقيت نشر البيانات ومواصفات اهداف السياسة المالية واطار الاقتصاد الكلى واساس الموازنة والمخاطر بصورة تمكن من التحليل والقابلية للفهم والشمولية والقابلية للمقارنة والقدرة على التقييم الدقيق للموقف المالى للحكومة وتكاليف وفوائد الانشطة الحكومية والاثار الاقتصادية والاجتماعية الحالية والمستقبلية.

ثالثا:القسم الثالث (شمولية الوثائق الرئيسية للموازنة)

يتناول القسم الوثائق السبعة الرئيسية للموازنة والتى يتم انتاجها اثناء المراحل الاربعة لعملية وضع الموازنة، ففى مرحلتى الصياغة والاقرار يتم تحديد اولويات الموازنة، كما تعد مرحلتى التنفيذ والرقابة بعد اقرار الموازنة من المراحل المهمة فى انتاج معلومات تشير الى الاتفاقات التى تمت فى الاولويات وتوفير الخدمات كما هو مخطط لها (استبيان الموازنة المفتوحة، ٢٠١٥: ٦٣).،

رابعا: القسم الرابع (قوة اجهزة الاشراف والرقابة) يقيم القسم الرابع قوة السلطة التشريعية والجهاز الاعلى للرقابة، وتنظر الاسئلة فى شان استقلالية السلطة التشريعية والجهاز الاعلى للرقابة وقدرتهما على الوصول الى الموارد اللازمة لتنفيذ الموكلة اليهما (استبيان الموازنة المفتوحة، ٢٠١٥)، ودور السلطة التشريعية فى اعتماد قرارات الموازنة والمشاركة واخضاع الحكومة للمساءلة، كذلك دور الجهاز الاعلى للرقابة فى التعامل مع كافة جوانب المساءلة والفحص والمراجعة (OECD، ٢٠١٣:11) وتتناول الاسئلة قوة اجهزة الاشراف والرقابة.

خامسا: القسم الخامس (مشاركة الجمهور)

يقيم القسم مشاركة الجمهور فى اتخاذ القرارات حول ادارة الموارد المتاحة والرقابة على الموازنة (عملية موازنة مفتوحة وشفافة، ص ٣٨)، وتقوم فكرة المشاركة على فكرة الاتصال والتشاوروالنقاش العام والتفاوض مع الجمهور ورصد اراء الجمهور بشان الموازنة والتشاور العلنى (Yoguo, Yahong 2012:21)، وقدرة الجمهور على التاثير على سياسة الموازنة ومحاسبة الحكومة من خلال سائل

الاتصال وموثوقية وشمولية معلومات الموازنة توقيت اصدارها وقابليتها للفهم والمقارنة (Maria, 2015: 38)،
كما يوفر موقع الموازنة المفتوحة على شبكة الانترنت كافة الوثائق التقارير والدراسات وشرح الاسئلة والخيارات المتاحة والوزن النسبي للاجابات وادلة العمل المتعلقة بموضوعات الموازنة المفتوحة وكذلك نتائج المسح سواء على المستوى الدولى او على مستوى كل دولة مشاركة واهم التجارب والتوصيات.

المبحث الثالث: الاجهزة العليا للرقابة فى الموازنة المفتوحة

يهدف هذا الجزء من الدراسة الى تقييم واقع الاجهزة العيا للرقابة بحسب منهجية الموازنة المفتوحة للعام ٢٠١٥، حيث يتم تقييم الاجهزة العليا للرقابة من خلال الاعمدة الرئيسية للموازنة المفتوحة والمتمثلة فى شفافية اجهزة الرقابة وقوة اجهزة الرقابة ومشاركة المواطنين فى عمل الاجهزة العليا للرقابة من خلال الاقسام الخمسة لاستبيان الموازنة المفتوحة، كما انه سيتم دراسة وتحليل كافة اسئلة استبيان الموازنة واستخلاص الاسئلة ذات العلاقة بموضوع الدراسة (الاجهزة العليا للرقابة) واجراء التقييم سواء من حيث درجة الشفافية وتوافر الوثائق او من حيث قوة الاجهزة العليا للرقابة او درجة مشاركة المواطنين.

أولاً: الاجهزة العليا للرقابة فى القسم الاول من الموازنة المفتوحة

يتناول القسم الوثائق الرئيسية لمراحل الموازنة المختلفة والتى تؤثر على معدلات مؤشر الموازنة من حيث مدى توافر الوثائق من عدمها وتوقيت طرحها ونشرها، ومن حيث اساليب وطرق النشر وسهولة الاطلاع، وتحقيقا لهدف الدراسة سيتم التركيز على دراسة تقرير المراجعة (AR) الصادر عن الجهاز الاعلى لجهاز الرقابة، وقد تم تعريف التقرير بحسب ماجاء بمؤشر الموازنة المفتوحة بانه التقرير المستقل للجمهور الذى يتمتع بالسلطة حيال دقة الارقام التى تقدمها الحكومة فيما يختص بالايرادات والاموال المنفقة فى العام الماضى، وكذلك الاشارة الى مدى امتثال الحكومة لقوانين وتنظيمات الادارة المالية خلال السنة المالية.

١ – التفاصيل المتعلقة بتوافر التقرير

ويعرف التوافر بقدرة جميع المواطنين على الوصول الى التقرير من خلال الجهة العامة المخولة بإصدار التقرير، من خلال الاستفسار عن الطريقة التى يتوافر بها التقرير واتاحته وسرعة الوصول اليه.

٢ – الاطار الزمنى لتقرير المراجعة

ويشير هذا الاطار الى تاريخ نشر تقرير المراجعة، والحد الادنى للاطار الزمنى للاتاحة للجمهور، وكما يشير (Tealdi, 2012:4) فان أحد العناصر المهمة للشفافية هى اظهار بيانات الموازنة فى الوقت المناسب.

٣ – القوانين والممارسات الحكومية للوصول والمشاركة

يشير السؤال التالي الى القوانين والممارسات الحكومية المتعلقة بأمور الشفافية وقدرة المواطنين على الوصول الى معلومات الموازنة ومعلومات الادارة العامة، وفى هذا الاطار يهتم (Tealdi, 2012:8) بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها من ادوات تعزيز المساءلة من خلال اشراك المواطنين فى حوار مباشر مع السلطة التشريعية والتنفيذية.

ثانياً: الاجهزة العليا للرقابة فى القسم الثالث من الموازنة المفتوحة (شمولية تقرير المراجعة)

يتناول القسم الوثائق السبعة الرئيسية للموازنة والتى يتم انتاجها اثناء المراحل الاربعة لعملية وضع الموازنة، ففى مرحلتى الصياغة والاقرار يتم تحديد اولويات الموازنة مما يجعل الامر مفتوحا امام اصحاب المصلحة فى تشكيل الموازنة، كما تعد مرحلتى التنفيذ والرقابة بعد اقرار الموازنة من المراحل المهمة فى انتاج معلومات تشير الى الاتفاقات التى تمت فى الاولويات وتوفير الخدمات كما هو مخطط لها، ومساهمة المعلومات فى وضع الحكومة امام مسؤلياتها واثراء مناقشة الموازنة المقبلة (استبيان الموازنة المفتوحة، ٢٠١٥: ٦٣)، ويهدف تقرير المراجعة الذى يصدره الجهاز الاعلى للرقابة الى تقييم شرعية وقانونية الادارة المالية ومحاسبة الحكومة، ويتمثل فى دوره الرقابى لاشراف السلطة التنفيذية على الاموال العامة، وهو يقوم عادة بالمراجعات المالية او المتعلقة بالامتثال او المتعلقة بالاداء (استبيان الموازنة المفتوحة، ٢٠١٥:٩٦).

ثالثاً: الاجهزة العليا للرقابة فى القسم الرابع من الموازنة المفتوحة (قوة الجهاز الاعلى للرقابة)

يقيم القسم الرابع قوة الجهاز الاعلى للرقابة، وتنظر الاسئلة فى شان استقلالية الجهاز الاعلى للرقابة وقدرته على الوصول الى الموارد اللازمة لتنفيذ المهام الموكلة اليه (استبيان الموازنة المفتوحة، ٢٠١٥)،

رابعا: الاجهزة العليا للرقابة فى القسم الخامس من الموازنة المفتوحة (مشاركة الجمهور)

يقيم القسم مشاركة الجمهور فى اتخاذ القرارات حول ادارة الموارد المتاحة والرقابة على الموازنة (عملية موازنة مفتوحة وشفافة، ص ٣٨)، وتقوم فكرة المشاركة على فكرة الاتصال والتشاوروالنقاش العام والتفاوض مع الجمهور ورصد اراء الجمهور بشان الموازنة والتشاور العلنى (Yoguo, Yahong 2012:21)، وقدرة الجمهور على التاثير على سياسة الموازنة ومحاسبة الحكومة من خلال وسائل الاتصال وموثوقية وشمولية معلومات الموازنة وتوقيت اصدارها وقابليتها للفهم والمقارنة (Maria, 2015: 38).

المبحث الخامس: ديوان المحاسبة فى ليبيا

يمارس ديوان المحاسبة فى ليبيا مهامه كهيئة مستقلة ملحقة بالسلطة التشريعية يهدف الى تحقيق الرقابة الفعالة على المال العام والكشف عن المخالفات المالية وتقييم اداء الجهات الخاضعة لاشرافه وبيان مدى كفاءتها وفعاليتها فى ادارة انشطتها وبرامجها بشكل اقتصادى وعلمى ومدى تحقيقها لاهدافها .

كما يضع الديوان تقريرا سنويا على الحساب الختامى للدولة للسنة المنقضية وفحص كافة حسابات الموازنة العامة وحسابات العهد والامانات وحسابات السلف والقروض وابداء ملاحظاته وتقديم التقرير الى السلطة التشريعية .

انشئ ديوان المحاسبة فى ليبيا بموجب قرار المجلس الوطنى الانتقالى رقم (١١٩) لسنة ٢٠١١م بشان انشاء ديوان المحاسبة وحددت مادته الاولى فى الحاق الديوان بالمجلس الانتقالى (السلطة التشريعية) ويهدف الى تحقيق رقابة فعالة على الاموال العامة، كما حددت المادة (٥) بان يكلف المجلس الوطنى الانتقالى رئيسا ووكيلا للديوان، وفى عام ٢٠١٣م صدر القانون رقم (١٩) بشان اعادة تنظيم ديوان المحاسبة كهيئة مستقلة تلحق بالسلطة التشريعية، وفيمايلى استعراض لاقسام الموازنة المفتوحة بحسب اختصاصات ومهام ديوان المحاسبة فى ليبيا:

١ – فى مجال تقرير المراجعة

حددت المادة (١١) من القانون رقم (١٩) مهام رئيس الديوان فى اصدار التقرير السنوى على الحساب الختامى للدولة للسنة المنقضية يبسط فيها ملاحظاته المالية التى يراها واوجه الخلاف التى تقع بينه وبين الجهات المختلفة، وان يقدم التقرير الى السلطة التشريعية وصورة منه الى مجلس الوزراء ووزير المالية فى موعد لايجاوز الاربعة اشهر التالية لتسلمه الحساب الختامى.

٢ – فى مجال الاستقلالية

حددت المادة (١) انشاء الديوان كهيئة مستقلة ملحقة بالسلطة التشريعية، كما حددت المادة (١٤) قيام الديوان بمباشرة اختصاصاته والفحص والتفتيش المفاجئ فى اى وقت، وحق الديوان فى الاتصال المباشر والمراسلة وطلب البيانات التى يراها لازمة لعمله من الجهات الخاضعة لرقابة الديوان.

٣ – فى مجال قوة جهاز الرقابة

- يراس الديوان شخصية مشهود لها بالكفاءة والنزاهة، ويعين ويعفى من منصبه وتقبل استقالته بقرار من السلطة التشريعية ويعامل من حيث المرتب والمزايا معاملة الوزير.
- يعين وكيل الديوان بقرار من السلطة التشريعية للدولة، ولايجوز توقيع عقوبة عليه او اعفائه الا بقرار من السلطة التشريعية بناءا على عرض رئيس الديوان.

- يضع الديوان مشروع ميزانيته السنوية وتقديمها الى وزير المالية، وان يدرجه كما اعده الديوان فى مشروع الميزانية العامة للدولة.
- تراجع حسابات الديوان من قبل مراجع عن طريق لجنة مختصة يصدر بتشكيلها قرار من السلطة التشريعية ويحدد بهذا القرار معايير وضوابط المراجعة.

يحق للديوان الاستعانة بذوى الخبرة فى المسائل المالية والفنية من خارج الديوان وذلك بناءا على قرار من رئيس الديوان، وتكون للتقارير المالية التى يعدها الديوان حجية التقارير الصادرة عن مركز الخبرة القضائية.

٤ – نوعية الرقابة التى يمارسها ديوان المحاسبة

يمارس الديوان رقابة الامتثال او المطابقة حيث حددت المادة (٢)- الفقرة ١- بتحقيق رقابة فعالة والتحقق من مدى الملائمة للتشريعات النافذة، وفى مجال رقابة الاداء حددت نفس المادة – فقرة ٤ – تقييم اداء الجهات الخاضعة لرقابة الديوان والتحقق من استخدام الموارد بطريقة اقتصادية وبكفاءة وفاعلية، كما حددت المادة (٢١) ممارسة الديوان عمليات الفحص وتقييم الاداء وبيان مدى كفاءتها وفعاليتها فى ممارسة انشطتها، وانها تدار بشكل علمى واقتصادى، وان الموارد تدار باعلى قدر من الكفاءة والفعالية والاقتصاد فى الانفاق.

المبحث السادس: الدراسة الميدانية والنتائج والتوصيات

تستهدف الدراسة الميدانية تقييم قوة ديون المحاسبة فى ليبيا من خلال الاجابة على كافة اسئلة الموازنة المفتوحة والمتعلقة باداء الاجهزة العليا للرقابة من خلال تحليل وفحص الممارسات العملية التى يقوم بها الديوان والاستعانة بالوثائق والتشريعات المنظمة، بغية الوصول الى الخيارات الدقيقة للاجابات، ومن ثم اختيار النسب المئوية الملائمة لتلك الاجابات.

اولا: تحليل القسم الاول والمتعلق بشفافية تقرير المراجعة:

الوثيقة	العنوان بالكامل	عام الوثيقة	تاريخ النشر
تقرير المراجعة	www.audit.gov.ly /home/reports.php	٢٠١٧	٢٠١٧/٥/١١

السؤال	الوثائق الرئيسية للموازنة
	تقرير المراجعة AR
هل يتم انتاج التقرير	نعم
هل يتم انتاج التقرير للاغراض الداخلية	لا
هل ينشر متاخرا مقارنة بالاطار الزمنى	تم التقيد بالاطار الزمنى

هل يتاح للجمهور كمطبوعة مقابل رسوم	**متاح على موقع الديوان** (bdf)
هل يتاح للجمهور كمطبوعة مجانا	مجاناً (نسخة الكترونية)
هل يتاح للجمهور كنسخة برمجية مقابل رسوم	مجاناً (نسخة الكترونية)
هل يتاح للجمهور كنسخة برمجية مجانا	مجاناً (نسخة الكترونية)
هل يتاح للجمهور على شبكة الانترنت	نعم
اذا كان متاحاعلى الانترنت،اذكر العنوان	www.audit.gov.ly/home/reports.php
هل يمكن قراءة النسخ الالكترونية	نعم

وثائق الموازنة	**توقيت اتاحة الوثائق الرئيسية للموازنة**			
تقرير المراجعة	**بعد ٦ اشهر**	بعد ١٢ شهر	بعد اكثر من ١٢ شهر	لايتم اصداره للجمهور

السؤال	**الاجابة**		
	نعم	**لا**	**اذا اخترت نعم**
هل هناك موقع او بوابة على الويب للمعلومات المالية الحكومية		√	الارتباط
هل هناك قانون لتوجيه ادارة المالية العامة		√	العنوان، الارتباط
هل هناك قوانين لتنظيم مايلى: - الوصول الى المعلومات - الشفافية - مشاركة المواطنين		√	العنوان، الارتباط

يتضح مماسبق ان تقرير المراجعة (AR) تم انتاجه واصداره ونشره وفق الجدول الزمنى المحدد عن طريق وسائل الاعلام والموقع الالكترونى لديوان المحاسبة بصيغة (Bdf) بصورة متاحة للجمهور وبدون مقابل وامكانية الوصول والاطلاع، وقذ اشارت منهجية الموازنة المفتوحة بانه يعد متوفراً ومتاحاً متى ماتم نشره على الانترنت، كما تبين عدم وجود قوانين تضمن الشفافية بصورة محددة وقوانين الوصول الى المعلومات ومشاركة المواطنين، ولم يتضمن القوانين الاساسية فى مجال المالية العامة، كقانون النظام المالى للدولة وقوانين الميزانية العامة بما يفيد الزامية الافصاح والشفافية والمشاركة.

ثانياً: تحليل القسم الثانى والمتعلق بشمولية تقرير المراجعة

الرقم	السؤال
٩٧	ماانواع المراجعات (مراجعة الامتثال، المراجعة المالية، مراجعة الاداء) التى قام الجهاز الاعلى للرقابة بتنفيذها واتاحتها للجمهور؟

الاجابات	أ	**قام جهاز الرقابة الأعلى (SAI) بتنفيذ كل أنواع المراجعات (مراجعات الامتثال، أو المراجعات المالية، أو مراجعات الأداء) مع إتاحتها للجماهير.**
	ب	**قام جهاز الرقابة الأعلى (SAI) بتنفيذ نوعين من أنواع المراجعات الثلاثة وأتاحهما للجماهير.**
	ج	**قام جهاز الرقابة الأعلى (SAI) بتنفيذ نوع واحد من أنواع المراجعات الثلاثة وأتاحته للجماهير.**
	د	**لم يقم جهاز الرقابة الأعلى (SAI) بتنفيذ أي نوع من أنواع المراجعات الثلاثة ولم يقم بإتاحتها للجماهير.**
	ه	**(لا ينطبق / أخرى) الرجاء التعليق.**

الاجابة والتعليق

يتم اختيار الاجابة (ج)

على الرغم من تبنى قانون ديوان المحاسبة للرقابة على الاداء، حيث أشارت المادة (٢١) من القانون رقم (١٩) الى ممارسة فحص وتقييم الاداء لبيان كفاءة وفاعلية الانشطة، والى تعريفات الانتوساى لانواع المراجعات، الا ان الديوان يمارس نوعاً واحداً من المراجعة والمتمثل فى مراجعة الامتثال والمطابقة والتقيد بالمرجعيات والتى تتشتمل على مجموعة القواعد والقوانين والانظمة وقرارات الميزانية والسياسات والقواعد المقررة، كما لم يتبين وجود لعناصر ومقومات الاداء كالمؤشرات وأنظمة التكاليف.

الرقم		السؤال
٩٨		مالنسبة المئوية للنفقات فى نظاق مسؤلية الجهاز الاعلى للرقابة ؟
الاجابات	أ	**تمت مراجعة كل النفقات في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى**
	ب	**تمت مراجعة النفقات التي تمثل على الأقل ثلثي، وليس كل، النفقات في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى**
	ج	**تمت مراجعة النفقات التي تمثل أقل من ثلثي النفقات في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى**
	د	لم تتم مراجعة أي نفقات.
	ه	**(لا ينطبق / أخرى) الرجاء التعليق.**

الاجابة والتعليق

يتم اختيار الاجابة (ج)

يشير قانون ديوان المحاسبة الى ممارسة مهامه على كافة الجهات الخاضعة لرقابته، وكذلك الحق فى الفحص المفاجئ بما فى ذلك الاعمال السرية، الا ان تقارير الديوان أشارت الى الانقسام السياسي والمخاطر الامنية، فلم يتمكن الديوان من تقييم عمل الحكومة المؤقتة فى اليضاء، وعدم التمكن من الحصول على البيانات والمستندات، ومخاطر عدم الافصاح عن بعض الجهات كجمعية

الدعوة الاسلامية، واخفاء قطاع النفط لبيانات مجالس ادارات الشركات التابعة لقطاع النفط، واخفاء اسماء الجهات لدواعى أمنية بالمنظومة المصرفية.

الرقم	السؤال	
٩٩	مالنسبة المئوية للاموال خارج الموازنة فى نطاق الجهاز الاعلى للرقابة التى تمت مراجعتها؟	
الاجابات	أ	**تمت مراجعة كل الأموال خارج الموازنة في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى**
	ب	**تمت مراجعة الأموال خارج الموازنة التي تمثل على الأقل ثلثي النفقات المقترنة بالأموال خارج الموازنة في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى**
	ج	**تمت مراجعة الأموال خارج الموازنة التي تمثل أقل من ثلثي النفقات المقترنة بالأموال خارج الموازنة في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى**
	د	**لم تتم مراجعة أي أموال خارج الموازنة.**
	ه	**(لا ينطبق / أخرى) الرجاء التعليق.**

الاجابة والتعليق

يتم اختيار الاجابة (ج)

تمت مراجعة الاموال خارج الميزانية التى تمثل اقل من ثلثى النفقات المتعلقة بالاموال خارج الميزانية

الرقم	السؤال	
١٠٠	هل يشمل تقرير المراجعة السنوية المعد من قبل الجهاز الاعلى للرقابة على ملخص تنفيذى؟	
الاجابات	أ	**نعم، يشتمل (تقرير) ، تقارير المراجعة السنوية على ملخص تنفيذي واحد أو أكثر لتلخيص محتويات التقرير.**
	ب	**لا، لا يشتمل (تقرير) تقارير المراجعة السنوية على ملخص تنفيذي.**
	ج	**(لا ينطبق / أخرى) الرجاء التعليق.**

الاجابة والتعليق

يتم اختيار الاجابة (ب)

لايشتمل تقرير ديوان المحاسبة عن عام ٢٠١٧ عن ملخص تنفيذى بنتيجة التقرير واتاحته لوسائل الاعلام والجمهور وتبسيطه وسهولة الوصول اليه وفهمه.

الرقم	السؤال
١٠١	هل يصدر الجهاز الاعلى للرقابة او السلطة التشريعية تقريرا لمتابعة الاجراءات التى اتخذتها السلطة التنفيذية للتعامل مع توصيات المراجعة؟

الاجابات	أ	**نعم، يصدر جهاز الرقابة الأعلى تقريرًا للجمهور حول الخطوات التي اتخذتها السلطة التنفيذية للتعامل مع كل توصيات المراجعة**
	ب	**نعم، يصدر جهاز الرقابة الأعلى تقريرًا للجمهور حول أغلب نتائج المراجعة.**
	ج	**نعم، يصدر جهاز الرقابة الأعلى تقريرًا للجمهور حول بعض نتائج المراجعة.**
	د	**لا، لا يصدر جهاز الرقابة الأعلى تقريرًا للجمهور حول الخطوات التي اتخذتها السلطة التنفيذية للتعامل مع توصيات المراجعة**
	ه	**(لا ينطبق / أخرى) الرجاء التعليق.**

الاجابة والتعليق

يتم اختيار الاجابة (د)

يقوم الديوان وضع بعض التوصيات لبعض الجهات فى متن تقرير المراجعة، الا ان الديوان لايصدر تقريراً للجمهور حول الخطوات المتخذة من قبل السلطة التنفيذية للتعامل مع توصيات الديوان، أو تقرير دورى بشأن متابعة توصياته.

يتضح مما سبق قيام ديوان المحاسبة بمراجعة الامتثال أو المطابقة، وذلك لعدم وجود العناصر الاساسية اللازمة للاداء كمؤشرات الاداء ووضوح الاهداف والخطط والبرامج وتكاليف الانشطة والمعدة بصورة مسبقة، كما ان نطاق عمل ديوان المحاسبة قد تأثر على مستوى نسبة النفقات الخاضعة لمراجعته، ويعزى ذلك الى عدة أسباب من أهمها الانقسام السياسي وإخفاء المعلومات والبيانات وتزايد المخاطر الامنية وعدم القدرة على فحص بعض الحسابات والارصدة والوثائق والمعلومات، وعدم الاستجابة كذلك لطلبات الاستدعاء، كما يشير التقرير الى كثير من الجهات التى ساهمت فى الحد من نطاق عمل الديوان والتى تمثل ثقلاً كبيراً سواء فى حجم الاموال والنفقات أو المراكز القانونية.

إن ديوان المحاسبة يمتلك إدارات ومكاتب لمتابعة ومراقبة الملاحظات والتأكد من تنفيذها، الا ان ذلك لايصدر على هيئة تقرير عام ينشر ويتاح للمواطنين بما يفيد الاجراءات المتخذة من قبل السلطة التنفيذية لمعالجة ملاحظات الديوان، وهذا مايعزى الى تكرار الملاحظات الواردة بالتقارير فى سنوات سابقة.

وتاسيسا على ماسبق فقد تمت الاجابة على الاسئلة المتعلقة بشمولية تقرير المراجعة والنسبة المتحصل عليها عن كل سؤال، وكذلك النسبة العامة المتعلقة بالقسم، كما هو مبين فى الجدول التالى:

السؤال	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠	١٠٢	النسبة العامة
الدرجة	ج	ج	ج	ب	د	
النسبة	%٤٠	%40	40%	%٠	0%	%24

ثالثاً: تحليل القسم الثالث والمتعلق بقوة ديوان المحاسبة

الرقم	السؤال

١١٥	هل تتوفر للجهاز الاعلى للرقابة السلطة التقديرية لتنفيذ المراجعات التى يرغب فيها؟	
الاجابات	أ	**يمتلك جهاز الرقابة الأعلى كامل السلطة التقديرية لتقرير المراجعات التي يرغب في تنفيذها.**
	ب	**يمتلك جهاز الرقابة الأعلى سلطة تقديرية ضخمة، إلا أنه يواجه بعض القيود.**
	ج	**يمتلك جهاز الرقابة الأعلى بعض السلطة التقديرية، إلا أنه يواجه قيودًا ضخمة**
	د	**لا يمتلك جهاز الرقابة الأعلى أي سلطة تقديرية لتقرير المراجعات التي يرغب في تنفيذها.**
	ه	**(لا ينطبق / أخرى) الرجاء التعليق.**

الاجابة والتعليق

يتم اختيار الاجابة (ج)

يمتلك الديوان نطاق سلطات واسعة ليشمل كافة الجهات العامة (حكومى، شركات عامة)، كما يمتلك ايضاً سلطات واسعة فى اجراء الفحص المفاجئ، وتوسيع دائرة الفحص الشامل، الا انه يواجه قيوداً فى قطاعات النفط والمصرف المركزى والحكومة المؤقتة فى البيضاء والسلطة التشريعية فى طبرق، وإخفاء البيانات والمعلومات والامتناع عن طلبات الاستدعاء.

الرقم		السؤال
١١٦		هل يقوم الجهاز الاعلى للرقابة بوضع نظام مستمر ومستقل لعملية المراجعة (نظام ضمان الجودة)؟
الاجابات	أ	**نعم، قام جهاز الرقابة الأعلى بوضع نظام ضمان للجودة، وتتم مراجعة عينة من المراجعات المكتملة بشكل سنوي، وتتاح نتائج هذه المراجعات للجماهير.**
	ب	**نعم، قام جهاز الرقابة الأعلى بوضع نظام ضمان للجودة، إلا أنه فشل فى مراجعة عينة من المراجعات المكتملة بشكل سنوي، ولا تتاح نتائج هذه المراجعات للجاهير**
	ج	نعم، قام **جهاز الرقابة الأعلى بوضع نظام ضمان للجودة، إلا أنه لا تتم مراجعة عينة من المراجعات المكتملة بشكل سنوي، كما لا تتاح نتائج هذه المراجعات للجماهير**
	د	**لا، لم يقم جهاز الرقابة الأعلى بوضع نظام ضمان للجودة.**
	ه	**(لا ينطبق / أخرى) الرجاء التعليق.**

الاجابة والتعليق

يتم اختيار الاجابة (د)

لم يقم الجهاز بوضع نظام لضمان جودة تقديم خدمات رقابية، وتقييم القدرة على اداء رقابة كفاءة وفاعلية التنفيذ، كما لم يتضح قيام الديوان بوضع نظام ضمان الجودة ضمن استراتيجية الديوان وسياساته، سواء فيما يتعلق بمستويات القيادة للجودة والموارد البشرية واداء المهام وايصالها للموظفين.

الرقم	السؤال	
١١٧	هل يمنح اى فرع من فروع السلطتين (التشريعية والقضائية) الموافقة النهائية قبل اقالة رئيس الجهاز الاعلى للرقابة من منصبه؟	
الاجابات	أ	**نعم، لا يجوز إقالة رئيس جهاز الرقابة الأعلى من خلال السلطة التشريعية أو السلطة القضائية، أو أن السلطة التشريعية أو السلطة القضائية يجب أن تمنح الموافقة النهائية قبل أن تتم إقالته.**
	ب	**لا، يمكن أن تقوم السلطة التنفيذية بإقالة رئيس جهاز الرقابة الأعلى بدون الحصول على الموافقة النهائية من السلطة القضائية أو السلطة التشريعية.**
	ج	**(لا ينطبق / أخرى) الرجاء التعليق.**

الاجابة والتعليق

يتم اختيار الاجابة (ج)

اشارت المادة (٥) من قانون الديوان الى تعيين واعفاء رئيس الديوان من منصبه وقبول استقالته بقرار من السلطة التشريعية، وعلى الرغم من صدور قرار مجلس النواب (السلطة التشريعية) رقم (٣٠) لسنة ٢٠١٤ بشأن إقالة رئيس ديوان المحاسبة من منصبه، الا ان رئيس الديوان لازال يباشر مهامه الى تاريخه، ويعزى هذا البقاء الى الاتفاق السياسي وانقسام مؤسسات الدولة بما فيها الديوان الى ديوان محاسبة تابع لحكومة الوفاق فى طرابلس واخر فى مدينة البيضاء تابع لمجلس النواب والحكومة المؤقتة.

الرقم	السؤال	
١١٨	من الذى يحدد موازنة الجهاز الاعلى للرقابة؟	
الاجابات	أ	**يتم تحديد موازنة جهاز الرقابة الأعلى من خلال السلطة التشريعية أو السلطة الق ضائية أو أي كيان مستقل آخر، ويكون مستوى التمويل متسقًا بشكل كبير مع الموارد التي يحتاج إليها جهاز الرقابة الأعلى من أجل تنفيذ المهام الموكلة إليه.**
	ب	**يتم تحديد موازنة جهاز الرقابة الأعلى من خلال السلطة التشريعية، ويكون مستوى التمويل متسقًا بشكل كبير مع الموارد التي يحتاج إليها جهاز الرقابة الأعلى من أجل تنفيذ المهام الموكلة إليه.**
	ج	**يتم تحديد موازنة جهاز الرقابة الأعلى من خلال السلطة التشريعية أو السلطة القضائية أو أي كيان مستقل آخر، إلا أن مستوى التمويل لا يكون متسقًا مع الموارد التي يحتاج إليها جهاز الرقابة الأعلى من أجل تنفيذ المهام الموكلة إليه.**
	د	**يتم تحديد موازنة جهاز الرقابة الأعلى من خلال السلطة التشريعية، ولا يكون مستوى التمويل متسقًا مع الموارد التي يحتاج إليها جهاز الرقابة الأعلى من أجل تنفيذ المهام الموكلة إليه.**
	ه	**(لا ينطبق / أخرى) الرجاء التعليق.**

الاجابة والتعليق

يتم اختيار الاجابة (ب)

يضع الديوان مشروع ميزانيته وتقدم الى وزارة المالية (السلطة التنفيذية)، ويدرج المشروع كما أعده الديوان فى مشروع الميزانية العامة للدولة، ويقدم الى السلطة التشريعية فى حال وجود خلاف بسبب زيادة غير مبررة من قبل وزارة المالية

يتضح مما سبق انه على الرغم من السلطات التقديرية الواسعة الممنوحة للديوان فى تنفيذ المراجعات التى يرغب فيها الا ان هناك قيود واقعية تحد من نطاق صلاحياته والمتمثلة فى قطاعات النفط والمصرف المركزى وحسابات الحكومة المؤقتة بالبيضاء ومجلس النواب بطبرق، كما لم يتضح التزام ديوان المحاسبة بتقديم خدمات رقابية ذات جودة عالية، فضلاً على عدم تضمين الجودة كاستراتيجية للديوان او سياساته او ثقافته، فلم يتضح ممارسات عملية فى هذا الاطار لضمان كفاءة وجودة الاعمال.

وفى اطار تقييم قوة ديوان المحاسبة فيما يتعلق باستقلاليته، فقد أشار السؤال (١١٧) الى الجهة التى تمنح الموافقة النهائية على اقالة رئيس جهاز الرقابة، وقد تمت الاشارة الى جهتين وهما السلطة التشريعية أو السلطة القضائية، ومن جهة الواقع فان السلطة التشريعية المتمثلة فى مجلس النواب قد أصدرت قراراً باقالة رئيس الديوان، الا ان هذا القرار لم ينفذ، وباشر رئيس الديوان مهامه بموجب الاتفاق السياسي بمعزل عن السلطة التشريعية، ولهذا فان تقييم السؤال ياخذ الاجابة (د) التى تشير الى عدم الانطباق.

كما ان استقلالية الجهاز قد تتمثل فى طريقة تحديد موازنته بشكل متسق بشكل كبير مع موارده التى يحتاج اليها، وقد تبين ايضاً ان ميزانية الديوان تتم مناقشتها مع فرع السلطة التنفيذية (وزارة المالية)، وبصورة تحافظ على مخصصات الديوان وما طرحه فى مشروع ميزانيته.

وتاسيسا على ماسبق فقد تمت الاجابة على الاسئلة المتعلقة بقوة ديوان المحاسبة والنسبة المتحصل عليها عن كل سؤال، وكذلك النسبة العامة المتعلقة بالقسم، كما هو مبين فى الجدول التالى:

السؤال	١١٥	١١٦	١١٧	١١٨	النسبة العامة
الدرجة	ج	د	ج	ب	
النسبة	%٤٥	%٠	لاينطبق	%٧٠	%٣٨

رابعاً: تحليل القسم الرابع والمتعلق ببمشاركة الجمهور

الرقم	السؤال		
١٣٠	هل يوفر الجهاز الاعلى للرقابة اليات رسمية تساعد الجمهور فى تكوين برنامج المراجعة الخاصة بالجهاز؟		
الاجابات	**نعم، يوفر جهاز الرقابة الأعلى آليات رسمية يمكن أن تساعد الجماهير من خلالها في تكوين برنامج المراجعة الخاص به، ويمكن الوصول إلى هذه الآليات كما يشيع استخدامها بين الجماهير.**	أ	
	نعم، يوفر جهاز الرقابة الأعلى آليات رسمية يمكن أن تساعد الجماهير من خلالها في تكوين برنامج المراجعة الخاص به، وفي حين أنه يمكن الوصول إلى هذه الآليات، إلا أنها لا يشيع استخدامها بين الجماهير.	ب	
	نعم، يوفر جهاز الرقابة الأعلى آليات رسمية يمكن أن تساعد الجماهير من خلالها في تكوين برنامج المراجعة الخاص به، إلا أنه لا يمكن الوصول إلى هذه الآليات.	ج	
	لا، لا يوفر جهاز الرقابة الأعلى آليات رسمية يمكن أن تساعد الجماهير من خلالها في تكوين برنامج المراجعة الخاص به.	د	
	(لا ينطبق / أخرى) الرجاء التعليق.	ه	

الاجابة والتعليق

يتم اختيار الاجابة (د)

لم يتضح اهتمام الديوان بوضح اليات تمكن الجمهور من تكوين برامج المراجعة، وبالتالى عدم امكانية وصول الجمهور الى هذه الاليات.

الرقم	السؤال		
١٣١	هل يوفر الجهاز الاعلى للرقابة اليات رسمية تساعد الجمهور فى تحقيقات المراجعة (كمستجيبين اوشهود ومااالى ذلك) ؟		
الاجابات	**نعم، بالإضافة إلى نشر تقارير المراجعة، يوفر جهاز الرقابة الأعلى آليات أخرى للتواصل لإعلام الجماهير بنتائج المراجعات مثل توفير مكتب يقوم بصفة منتظمة بإجراء أنشطة توعية للإعلان عن نتائج المراجعات التي تم الإعلان عنها من قبل.**	أ	
	لا، لا يوفر جهاز الرقابة الأعلى أي آليات تواصل رسمية مع الجماهير بما يتجاوز تقارير المراجعة.	ب	
	(لا ينطبق / أخرى) الرجاء التعليق.	ج	

الاجابة والتعليق

يتم اختيار الاجابة (ب)

لايتم استخدام اليات رسمية معتمدة تساعد فى تمكين الجمهور من المساهمة فى التحقيقات سواء كمستجيبين او شهود.

الرقم	السؤال		
١٣٢	هل يجرى الجهاز الاعلى للرقابة اية اتصالات مع الجمهور بشان تقارير المراجعة بما يتجاوز مجرد اتاحة هذه التقارير؟		
الاجابات	**نعم، بالإضافة إلى نشر تقارير المراجعة، يوفر جهاز الرقابة الأعلى آليات أخرى للتواصل لإعلام الجماهير بنتائج المراجعات ،مثل توفير مكتب يقوم بصفة منتظمة بإجراء أنشطة توعية للإعلان عن نتائج المراجعات التي تم الإعلان عنها من قبل.**	أ	
	لا، لا يوفر جهاز الرقابة الأعلى أي آليات تواصل رسمية مع الجماهير بما يتجاوز تقارير المراجعة.	ب	
	(لا ينطبق / أخرى) الرجاء التعليق.	ج	

الاجابة والتعليق

يتم اختيار الاجابة (ب)

لايوفر الجهاز تعليقات او اليات تواصل رسمية مع الجماهير بما يتجاوز تقارير المراجعة.

الرقم	السؤال		
١٣٣	هل يوفر الجهاز الاعلى للرقابة تعليقات رسمية تفصيلية للعامة حول كيفية استخدام المدخلات الخاصة بهم لتحديد برنامج المراجعة الخاص بالجهاز او فى تقارير المراجعة؟		
الاجابات	**نعم، يصدر جهاز الرقابة الأعلى التقارير حول المدخلات التي يتم الحصول عليها من الجماهير، كما يوفر التعليقات التفصيلية حول كيفية استخدام هذه التعليقات.**	أ	
	نعم، يصدر جهاز الرقابة الأعلى التقارير حول المدخلات التي يتم الحصول عليها من الجماهير، إلا أنه يوفر تعليقات محدودة فقط حول كيفية استخدام هذه التعليقات.	ب	
	نعم، يصدر جهاز الرقابة الأعلى التقارير حول المدخلات التي يتم الحصول عليها من الجماهير، إلا أنه لا يوفر تعليقات حول كيفية استخدام هذه المدخلات.	ج	
	لا، لا يصدر جهاز الرقابة الأعلى التقارير حول المدخلات التي يتلقاها من الجماهير من خلال استشارات الجماهير.	د	
	(لا ينطبق / أخرى) الرجاء التعليق.	ه	

الاجابة والتعليق

يتم اختيار الاجابة (د)

لايوفر الجهاز تعليقات رسمية من قبل الجمهور لاستخدامها فى تحديد برنامج مراجعته او تقاريره، كما لم يتضح وضع اليات رسمية للتعليق على البرامج او التقارير، وامكانية متابعة هذه

التعليقات وادراجها من ضمن استراتيجية الديوان او استخدامها على اى وجه من أوجه عمل الديوان.

لم يتبين امتلاك ديوان المحاسبة لاليات رسمية تمكن الجمهور من التكوين والمساهمة فى برنامج المراجعة التى يقوم بها، كما لم يتبين ايضاً مشاركة الجمهور بصورة رسمية ومعتمدة فى التحقيقات والتاكيدات والمتابعات التى يقوم بها الديوان، وامكانية مشاركة الجمهور ايضاً كشهود او مستجيبين فى منصات اعلامية مناسبة، كما لم يتبين ايضاً قيام الديوان باجراء اتصالات رسمية مع الجمهور بما يجاوز مجرد اتاحة التقارير، كالسماح مثلاً بالتعليقات على فقرات التقرير ومتابعة الردود والاجراءات المتخذة على هذه التعليقات بحيث يمكن ان تساهم هذه التعليقات والتفاعلات فى تحديد محتويات وشكل التقرير او فى تكوين برامج المراجعة.

وتاسيسا على ماسبق فقد تمت الاجابة على الاسئلة المتعلقة بمشاركة الجمهور والنسبة المتحصل عليها عن كل سؤال، وكذلك النسبة العامة المتعلقة بالقسم، كما هو مبين فى الجدول التالى:

السؤال	130	131	132	133	النسبة العامة
الدرجة	د	ب	ب	د	
النسبة	%٠	%٠	%٠	%٠	%٠

النتائج والتوصيات:

تحقيقاً لاهداف الورقة فقد توصلت الى اهم النتائج والتوصيات التالية:

أولاً: النتائج

توصلت الورقة الى النتائج التالية:

١ . ان التقرير السنوى لديوان المحاسبة لعام ٢٠١٧ قد جاء ملائماً لاشتراطات شفافية وثائق الموازنة العامة بحسب منهجية الموازنة المفتوحة، وذلك بمجرد نشره واتاحته على موقع ديوان المحاسبة بنسخة (Bdf)، كما جاء نشر التقرير مناسباً للاطار الزمنى الا ان هناك قصور فى خلق بيئة للقوانين والتشريعات المالية الحكومية التى تنظم الوصول الى المعلومات وتضمن الشفافية ومشاركة المواطنين.

٢ . ان ديوان المحاسبة يمارس نوعاً واحداً من المراجعات والمتمثل فى مراجعة الامتثال، فلم يتبين وجود بيئة متكاملة لممارسة الاداء كالمؤشرات والمقاييس المسبقة وانظمة التكاليف، وبالتالى فان نسبة شمولية التقرير السنوى لديوان المحاسبة بحسب منهجية الموازنة المفتوحة تبلغ (٢٤%) والتى تندرج تحت معدل (الممارسات الضعيفة).

٣ . بلغت قوة ديوان المحاسبة فى ليبيا بحسب منهجية الموازنة المفتوحة مانسبته (٣٨%) والتى تندرج تحت معدل (الممارسات الضعيفة)، وتعزى هذه النسة

الضعيفة الى القيود التى واجهها الديوان، واخفاء بعض المعلومات والبيانات والحسابات والارصدة، والامتناع عن طلبات الاستدعاء، وعدم وضع نظام مستمر ومستقل لنظام ضمان الجودة، كما استبعد السؤال المتعلق باقالة رئيس الديوان وتحصل على درجة (لاينطبق) نظراً للانقسام السياسي وعدم انطباق اقالة رئيس الديوان من قبل مجلس النواب.

٤ . بلغت نسبة مشاركة الجمهور فى عمليات مراجعة الديوان بحسب منهجية الموازنة المفتوحة ما قيمته (٠%) والتى تندرج تحت معدل (الممارسات الاكثر سلبية)، ويعزى ذلك الى عدم وجود اليات رسمية تمكن من مشاركة الجمهور و مساهمته فى تكوين برامج مراجعة الديوان او المساهمة فى اجراء التحقيقات او وجود منصات رسمية تسهم فى تفعيل المشاركة التفاعلية.

ثانياً: التوصيات

فيمايلى اهم التوصيات:

١ . تبنى ديوان المحاسبة فى ليبيا تطوير الانظمة المالية على مستوى السلطة التشريعية والتنفيذية بالتعاون مع كافة الجهات المختصة كوزارة المالية ومجلس النواب، وذلك بتعديل قانون نظام المالى للدولة من حيث اسس قياس العمليات والتحول تدريجياً الى اساس الاستحقاق.

٢ . الاستعانة بالامكانيات الواسعة التى تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى تعزيز الشفافية والافصاح، والتحول من مجرد الاطلاع والاتاحة الى التواصل التفاعلى مع كافة اصحاب.

٣ . العمل على تعزيز ضمان إستقلالية الديوان وإستقلالية رئيسه، وتوفير الإمكانيات اللازمة، وإعتماد موازنة مناسبة تمكنه من أداء عمله، وتعزيز مبادئ الإستقلالية للأجهزة العليا للرقابة سواء من حيث إستقلالية التنظيم أو إستقلالية الموارد، وحرية الجهاز في توسيع نطاق دائرة المراجعة.

٤ . حث الجهاز ديوان المحاسبة على تطوير أساليب المراجعة سواء من حيث نوعية الرقابة التي يمارسها.

٥. يوصى الباحث بالإستفادة من بعض الممارسات الجيدة سواء على مستوى منطقة الدول العربية وشمال افريقيا بحسب تصنيف الموازنة المفتوحة وذلك من خلال دراسة إمكانية تطبيق بعض الممارسات الجيدة التي أشارت اليها الموازنة المفتوحة كتجربة كوريا الجنوبية في مجال الرقابة العليا.

٦ . تركيز الاهتمام بفلسفة ومنهجية موازنة المواطنين والتى تستهدف الوصول الى عامة الجمهور بصيغ سهلة ومبسطة وفى الوقت المناسب بغرض تعزيز الثقة وتحسين الاداء.

٧ . الاهتمام بالدراسات العلمية فى بيئة عمل ديوان المحاسبة الليبي من خلال الربط المستمر بين معايير الرقابة الدولية والممارسات الدولية والممارسات العملية وطرح الاساليب المناسبة لمعالجة هذه الفجوات.
٨ . الاهتمام بمبادرة الموازنة المفتوحة ومتابعتها وامكانية اجراء التقييمات المنهجية على مستوى المؤشر العام للموازنة المفتوحة، والاستفادة من تلك التقييمات فى اجراء التحسينات على عمل الميزانية العامة.

أولاً: المراجع العربية:

أ- الكتب:

١. إسماعيل، خليل اسماعيل، عدس، نائل حسن، (٢٠١٠)، **المحاسبة الحكومية**، عمان: دار اليازوري.
٢. اسماعيل، خليل اسماعيل، عدس، نائل حسن، **المحاسبة الحكومية**، دار اليازوري العلمية للنشر،
٣. الفسفوس، فؤاد، **المحاسبة الحكومية**، عمان: دار كنوز المعرفة، (٢٠١٠).

ب- الدوريات العربية:

١. الشهراني، غادة بشير، متطلبات اصلاح وتطوير الموازنة العامة، **منشورات جامعة الملك سعود، الرياض**، (٢٠١٠).

ج- التقارير:

١. التقرير السنوي عن مسح الموازنة المفتوحة (٢٠١٥).
٢. تقرير معلوماتية، قوانين تداول المعلومات، التجارب الدولية والوضع الحالي في مصر، مركز المعلومات واتخاذ القرارات بمجلس الوزراء، السنة الخامسة، العدد (٥٤)، (٢٠١١).
٣. منشورات برنامج الموازنة المفتوحة (OBI).
٤. دليل إستبيان الموازنة المفتوحة، شراكة الموازنة الدولية (IBP) – مركز الموازنة وأولويات السياسة، سبتمبر ٢٠١٥.
٥. مسح الموازنة المفتوحة، شراكة الموازنة الدولية (IBP)، سبتمبر ٢٠١٥.
٦. إستبيان مسح الموازنة المفتوحة الصادر عن شراكة الموازنة المفتوحة (مركز الموازنة وأولويات السياسة)، يونيو ٢٠١١.
٧. دليل إستبيان الموازنة المفتوحة الصادر عن شراكة الموازنة المفتوحة (مركز الموازنة وأولويات السياسة)، سبتمبر ٢٠١٥.
٨. دليل شفافية المالية العامة، ٢٠٠٧.
٩. التقرير السنوي للموازنة المفتوحة لعام (٢٠١٧)
(Open-budget-survey-2017-report-english.bdf)

هـ- التشريعات والقوانين:

١. قانون رقم (١٩) لسنة (٢٠١٣) بشان اعادة تنظيم ديوان المحاسبة فى ليبيا.
٢. قرار المجلس الوطنى الانتقالى لسنة (٢٠١١) بشأن انشاء ديوان المحاسبة.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Aversano, Natalia, Christiaens, Johan, "Government Financial Reporting Of Heritage Assets From a user needs perspective", **financial accountability and management**, vol 3. No 2. May (2014).
2. Ducci, Gea " Public Communication in the processes of Transparency and Accountability in the Era of Open Data " **DAVID Publishing**, vol.5, no.2 (2015).
3. Joachim.w, Poalo.R, Citizens, Legislators, And Executive Disclosure: The Political Determinants of Fiscal Transparency, **World Development,**vol.14,(2013).
4. Maria Mucciarone, John Neilson, "Performance Reporting In The Malaysian Government**" AAMJAF,** Vol. 7, No. 2, 35–77, (2013).
5. Maria. M, "Budget Transparency And Legislative Oversight In Public Administrations**," Universidad De Martcia Facultad De_Economia Yempresa**"(2015).
6. Marjan. N, Borce. T, Gabriela. D, Open And Transparent Budget Process In Western Balkan Countries, "**CEA Journal Of Economics**, vol.10.no.1, (2015).
7. OECD, Draft Principles Budgetary Governance, First Orientation Aset Of Care Standards And Principles**,"Organization For Economic Cooperation And Development**".(2013).
8. Yuguo. l. Yahong. Z, "Citizen Participation in Local Budget: Mechanisms, Political Support, And City Managers Moderating Role", **International Review of Public Administration,** vol.17.No.2. (2012).